ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

إن برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى تنفذه الحكومة المصرية يعد خطوة هامة فى طريق تحقيق التنمية والإنطلاق الإقتصادى ومعالجة كافة الاختلالات الهيكلية التى ظل الاقتصاد المصرى يعانى منها لسنوات، حيث نالت الإصلاحات الجريئة التى إتخذتها الحكومة منذ نوفمبر ٢٠١٦ رضا وإستحسان المجتمع الدولى، وهو ما أدى بدورة إلى جذب المؤسسات الدولية لمساندة هذا البرنامج الطموح مثل صندق النقد الدولى، والبنك الدولى، وبنك التنمية الإفريقى، والـG٧. وبمتابعة المؤشرات الإقتصادية فقد بات واضحاً تزايد رغبة المستثمرين للإستثمار فى الإقتصاد المصرى وتنامى الثقة فى برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى تنفذه الحكومة.

وعلى الجانب الآخر، فمن المؤشرات الإيجابية الأخيرة،

- **أشاد البنك الدولى فى تقرير الآفاق الأخير الصادر فى إبريل ٢٠١٧ بالإصلاحات التى تنفذها الحكومة المصرية متوقعا تسارع معدلات نمو الاقتصاد المصري بدءاً من العام المقبل ليصل إلى نحو ٤,٦٪ عام ٢٠١٨ و٥,٥% عام ٢٠١٩ مدفوعا بالإنفاق العام والاستثمارات الحكومية وتحسن الصادرات المصرية بفضل انخفاض سعر صرف الجنيه. وذكر التقرير أن انخفاض سعر صرف الجنيه سيساعد على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النصف الثاني من هذا العام وسيحفز عملية التعافي في قطاع السياحة. كما توقع تقرير البنك الدولى انخفاض معدل التضخم الاستهلاكي إلى ٢٠,١% عام ٢٠١٧، وإلى نحو ١١,٤ % عام ٢٠١٩ . بالإضافة إلى توقع إنخفاض العجز المالي إلى ١٠,٥% في العام المالي المقبل، متوقفا على تمسك الحكومة بتحقيق الضبط المالى وتطبيق ضريبة القيمة المضافة.**
- **أشادت وكالة Bloomberg بالإصلاحات الأخيرة التى نفذتها الحكومة المصرية مما ساعد على جذب العديد من الإستثمارات الأجانب فى أدوات الدين، سواء بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية. وقد ذكرت الوكالة في تقريرها أن المستثمرين الأجانب رفعوا قيمة استثماراتهم بأذون الخزانة المصرية إلى نحو ٧٩ مليار جنيه (٤,٤ مليار دولار أمريكى) حتى مارس الماضي.**
- **ارتفع رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ٢٨,٦ مليار دولار فى نهاية شهر ابريل ٢٠١٧، مقارنة بـ٢٨,٥ مليار دولار في نهاية الشهر السابق. وهو يعد أعلى رصيد تم تحقيقه منذ مارس عام ٢٠١١.**

كما إنعكست الإصلاحات الأخيرة التى نفذتها الحكومة على عدد من مؤشرات الأداء المالى بشكل إيجابى حيث حقق عجز الموازنة العامة للدولة نحو ٨,٠% خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٧/٢٠١٦ (مسجلاً حوالى ٢٧٣,٣ مليار جنيه)، مقارنة بـ٩,٤% (٢٥٤,٩ مليار جنيه خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق)، وذلك نتيجة لتحقيق الإيرادات معدل نمو أكبر من المصروفات ليحقق ٢٤,٩% للأول و١٨,٤% للأخير. وقد إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى لتحقق معدل زيادة بلغ نحو ٢٧,٣% خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل نفس الفترة من العام

المالى السابق وذلك فى ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ١٦,٩%، فضلاً عن إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة المبيعات بنحو ٣٤,٢%. أما على جانب المصروفات، يظل الإهتمام بالإنفاق على البعد الإجتماعى جلياً ضمن أولويات الحكومة حيث إرتفع الإنفاق على دعم السلع التموينية ليحقق نحو ٢٣,١ مليار جنيه، وتحقيق مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات نحو ٣٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، فضلاً عن إرتفاع الإنفاق على باب الإستثمارات بنحو ٢٥,٣% محققا ٤٥,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وفى نفس السياق، تسعى الحكومة نحو إحداث إصلاحاً جذرياً لمناخ الاستثمار وبيئة ممارسة الأعمال والاعتماد بشكل متزايد على القطاع الخاص الوطني والأجنبي كلاعب رئيسي في الحياة الاقتصادية، جنباً إلى جنب مع دور قوي للدولة كداعم ومنظم ومراقب. حيث تسعى الحكومة حالياً إلى مايلى؛

- **إصدار حزمة من التشريعات لتحسين بيئة الاعمال والاستثمار تشمل قانون الإستثمار الجديد.**
- **اضافة تعديلات قانون سوق المال التى وافق عليها مجلس الوزراء.**
- **إصدار قانون التأجير التمويلى وتعديل قانون الشركات، بالإضافة إلى الاهتمام بآلية تسوية المنازعات من حيث تفعيل قرارات لجنة تسوية المنازعات الاستثمارية.**
- **اعتماد آلية الشباك الواحد من خلال تقوية المؤسسات والمجمعات التي تتعامل مع المستثمرين وربطها تكنولوجيا لتسهيل الإجراءات والقضاء على البيروقراطية وتطوير منظومة مجمع الاستثمار.**
- **صدر فى ابريل الماضى قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في إطار اهتمام الدولة بتهيئة المناخ الجاذب لهم.**
- **التركيز على الاصلاحات الهيكلية وازالة معوقات الصناعة والتصدير لزيادة تنافسية المنتج المصرى.**

Ø ارتفع معدل النمو السنوي **للناتج المحلى الإجمالى** ليحقق ٣,٩% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بـ٣,٦% خلال الربع المناظر من العام المالي السابق، و٣,٨% من الربع الثاني من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ و٣,٤% فى الربع الأول من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، وجاء ذلك مدفوعاً بالتطور الإيجابى المحقق فى إجمالى الاستثمارات وصافى الصادرات. أما على مستوى القطاعات، فكانت الصناعات التحويلية الأخرى والاتصالات والتشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة من أهم القطاعات الدافعة للنمو ويأتى على رأسها قطاع السياحة والذى حقق معدل نمو ٣٩,٩% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بمعدل نمو بالسالب بنحو ١٥,٩% خلال الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ و٣٧,٥% فى الربع الأول من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦.

Ø وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو **السنوى للسيولة المحلية** ليحقق ٣٨,٤% مسجلاً ٢٧٥٠,٨ مليار جنيه فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧، مقابل ٣٦,٦% (٢٦٢٧,٧ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوي **لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** بشكل متباطئ محققاً ٣٦,٣% ليسجل ٢٧٩٥,١ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٣٧,٨% (٢٧١٢,٢ مليار جنيه) في فبراير ٢٠١٧. مما فاق اثر انخفاض **صافى الأصول الأجنبية** التي سجلت قيمة بالسالب بلغت ٤٤,٣ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل -٨٥ مليار جنيه خلال فبراير ٢٠١٧.

- على نحو آخر، فقد واصل **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة مسجلاً** ٣١,٥% خلال شهر ابريل ٢٠١٧، و٣٠,٩% في مارس ٢٠١٧، مقارنة بـ ١٠,٣% خلال شهر ابريل ٢٠١٦. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء إستمرار إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ٤٣,٦% خلال شهر ابريل ٢٠١٧، و٤١,٨% خلال مارس ٢٠١٧، مقارنة بـ ١٢,٧% خلال شهر ابريل ٢٠١٦. كما ساهمت معظم المجموعات الرئيسية الأخرى فى الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"الرعاية الصحية"، و"المشروبات الكحولية والدخان"، و"النقل والمواصلات"، و"الأثاث والتجهيزات"، و"الملابس والأحذية"، و"السلع والخدمات المتنوعة"، و"الثقافة والترفيه"**. إلا أنه كان من الملاحظ وجود إما تباطؤ طفيف أو إستقرار فى معدلات التضخم السنوية لتلك المجموعات الرئيسية مقارنة بالشهر السابق وذلك لأول مرة منذ الإرتفاعات المتتالية التى شهدتها الشهور السابقة.

وقد ارتفع معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو - ابريل ٢٠١٦/٢٠١٧ مسجلاً نحو ٢٢,١% مقارنة بـ٩,٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٧ رفع **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٢٠٠ نقطة أساس** ليصل إلى ١٦,٧٥% و١٧,٧٥% على التوالى، وكذا رفع **سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى بواقع ٢٠٠ نقطة أساس** ليصل إلى ١٧,٢٥%، ورفع **سعر الإئتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس** أيضاً ليصل إلى ١٧,٢٥%.

- بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ٣٦٧٦ مليار جنيه في نهاية شهر مارس ٢٠١٧ (حوالى ١٠٧,٩% من الناتج المحلى).

- حقق **ميزان المدفوعات** خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٦/٢٠١٧ فائضاً كلياً بلغ نحو ٧ مليار دولار (٢,٤% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً كلياً قدرة ٣,٤ مليار دولار (-١% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث حقق **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٩,٦ مليار دولار (-٣,٣% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً أقل قدره ٩,٤ مليار دولار (-٢,٧% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. بينما سجل **الحساب الرأسمالي والمالي** صافى تدفقات للداخل بنحو ١٧,٦مليار دولار (٦,٠% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل أقل بنحو ٦,٢ مليار دولار (١,٨% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. وتجدر الإشارة إلى أن **صافى السهو والخطأ** قد سجل تدفقات للخارج بنحو ٠,٩ مليار دولار (-٠,٣% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٦/٢٠١٧ ، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٠,٢ مليار دولار (-٠,١% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

Ø معدل نمو الناتج المحلى:

أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط إلى أن **الناتج المحلى الإجمالى** قد حقق معدل نمو ٤,٣% خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بنحو ٤,٤% خلال العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، بإسهام يقدر بنحو ٤,٢ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٣,٤ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ١,٧ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل إسهام أقل قدره ١,٢ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ١,٦ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي قدره ٠,٢ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

فعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال عام الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤,٦%، مقارنة بـ٣,١% العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٣,٩% خلال عام الدراسة، مقارنة بـ٧,٠% خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. كما تعكس أحدث البيانات تحسن أداء **الإستثمارات** ، حيث حققت معدل نمو سنوى قدره ١١,٢%خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل معدل نمو يقدربـ٨,٦% خلال العام المالى السابق.

على الجانب الآخر، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ١,٦ نقطة مئوية خلال عام الدراسة، مقارنة بإسهام سلبي بنحو ٠,٢ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره -١٤,٥% (معدل مساهمة بالسالب بنحو ٢,٠ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى بنحو ٠,١ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق). بينما انخفضت **الواردات** بـ١,٩% خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، لتحقق بذلك معدل مساهمة إيجابى بلغ ٠,٤ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى يقدر بنحو ٠,١ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق.

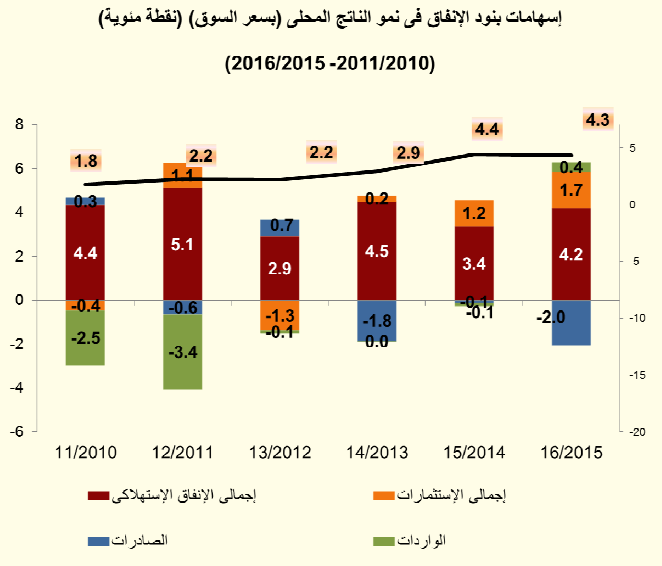

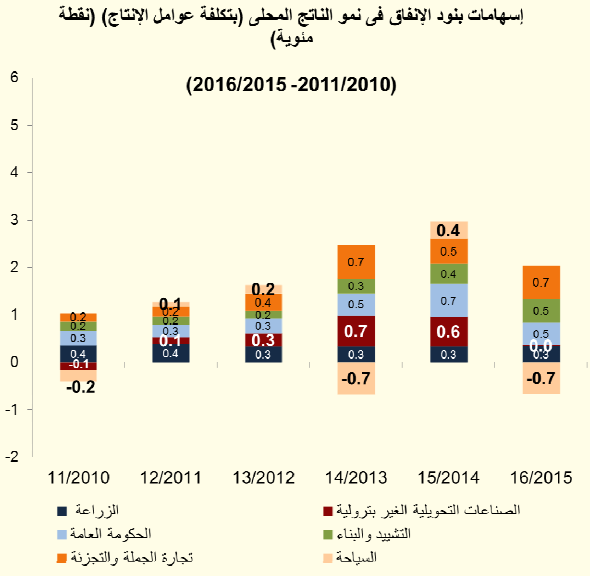

أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ خمسة قطاعات، على رأسها **تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو قدره ٥,٣% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى

بـ٠,٧ نقطة مئوية خلال العام المالى ١٦/١٥، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٥ نقطة مئوية خلال عام المقارنة). وقد حقق قطاع **التشييد والبناء** معدل نمو حقيقى قدره ١٠,٨% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٥ نقطة مئوية خلال العام المالى ١٦/١٥، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٤ نقطة مئوية خلال عام المقارنة)، كما حقق أيضاً قطاع **الحكومة العامة** معدل نمو قدره ٥,٠% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٥ نقطة مئوية خلال عام الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٧ نقطة مئوية خلال العام المالي السابق).أما بخصوص قطاع **الزراعة** فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٣,١% (استقر اسهامه فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠,٣ نقطة مئوية). بينما حقق **قطاع الأنشطة العقارية** نمواً قدره ٤,٦% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٤ نقطة مئوية خلال عام الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٣ نقطة مئوية خلال عام المقارنة).

ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٤٨,٨% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال عام الدراسة.

بينما استمر **قطاع إستخراج الغاز الطبيعى** في التراجع ليحقق نمواً سلبياً قدره ١١,٠%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى بنحو ٠,٧ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال عام الدراسة.

Ø تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- مارس ٢٠١٦/٢٠١٧؛

وحول تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- مارس ٢٠١٦/٢٠١٧، فتشير إلى تحسن المالية العامة؛ حيث تراجعت نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي لتحقق نحو ٨,٠% خلال فترة الدراسة (مسجلاً حوالى ٢٧٣,٣ مليار جنيه)، مقارنة بـ٩,٤% (٢٥٤,٩ مليار جنيه خلال يوليو-مارس ٢٠١٥/٢٠١٦). وذلك فى ضوء تحقيق الإيرادات معدل نمو أكبر من المصروفات ليحقق ٢٤,٩% للأول و١٨,٤% للأخير.

العجز الكلى خلال يوليو- مارس ١٧/١٦	العجز الكلى خلال يوليو- مارس ١٦/١٥
٢٧٣,٣ مليار جنيه (٨,٠% من الناتج المحلى)	٢٥٤,٩ مليار جنيه (٩,٤% من الناتج المحلى)
الإيرادات	**الإيرادات**
٣٦٣,٧ مليار جنيه (١٠,٧% من الناتج المحلى)	٢٩١,١ مليار جنيه (١٠,٧% من الناتج المحلى)
المصروفات	**المصروفات**
٦٣١,٤ مليار جنيه (١٨,٥% من الناتج المحلى)	٥٣٣,٣ مليار جنيه (١٩,٧% من الناتج المحلى)

المصدر: وحدة السياسات المالية الكلية – وزارة المالية.

وفيما يلى شرح مفصل لأهم التطورات:

§ على جانب الإيرادات،

حققت جملة الإيرادات نحو ٣٦٣,٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٦/٢٠١٧، لترتفع بنحو ٧٢,٦ مليار جنيه بنسبة ٢٤,٩%، مقابل نحو ٢٩١,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة تحقيق الإيرادات الضريبية نحو ٢٦٨,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، لترتفع بنحو ٥٦,٥ مليار جنيه بنسبة ٢٦,٦% مقابل ٢١٢,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما إرتفعت الإيرادات غير الضريبية بنحو ١٦,١ مليار جنيه بنسبة ٢٠,٤% لتحقق ٩٤,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٧٨,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية (وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى) لتحقق معدل زيادة بلغ نحو ٢٧,٣%، وذلك فى ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ١٦,٩% ومن مصلحة المبيعات بنحو ٣٤,٢%.

التوزيع النسبى لهيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٦/٢٠١٧

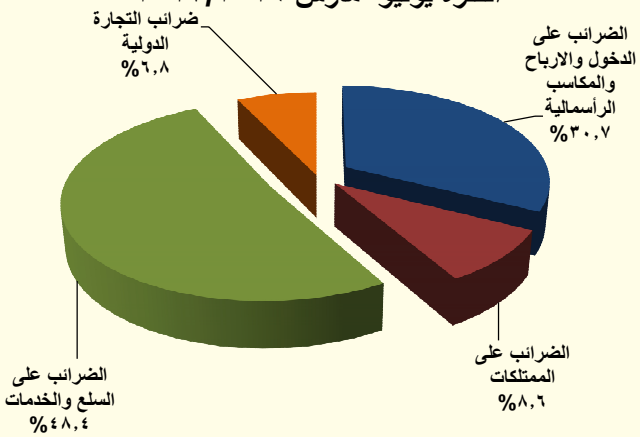

على جانب الإيرادات الضريبية

فقد تحسن أداء الحصيلة الضريبية من كل من الضرائب على الدخل والضرائب على السلع والخدمات والضرائب على الممتلكات والضرائب على التجارة الدولية خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى وذلك على النحو التالى:

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ١٢,٦ مليار جنيه (بنسبة ١٧,٩%) لتحقق ٨٢,٦ مليار جنيه (٢,٤% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٣٠,٧% من إجمالى الايرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:

- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٣,٢ مليار جنيه) بنسبة ١٦,٧% لتحقق نحو ٢٢,٦ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ٥,٢ مليار جنيه) بنسبة ٥٤,٢% لتحقق ١٤,٨ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ٥,٢ مليار جنيه) بنسبة ٢٥,٦% لتحقق ٢٥,٤ مليار جنيه.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٣٠,٣ مليار جنيه (بنسبة ٣٠,٣%) لتحقق نحو ١٣٠,٣ مليار جنيه (٣,٨% من الناتج المحلى).

تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤٨,٤% من إجمالى الإيرادات الضريبية.

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٦١,٩% لتحقق ٦٦,٥ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ١٦,٦% لتحقق نحو ١٢,٤ مليار جنيه.
- الضرائب على السلع المحلية (سلع جدول ١) بنسبة ٦,٣% لتحقق نحو ٣٦,١ مليار جنيه.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٣,٢ مليار جنيه (بنسبة ١٦,٣%) لتحقق ٢٣,٢ مليار جنيه (٠,٧% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٨,٦% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ١٥,١% لتحقق نحو ١٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- وقد ارتفعت الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٢,٢ مليار جنيه لتحقق ١٨,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل نحو ١٦,٢ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

على جانب الإيرادات غير الضريبية

- **إرتفعت الإيرادات غير الضريبية الأخرى** بنحو ١٨,٩ مليار جنيه بنسبة ٢٥% لتحقق نحو ٩٤,٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ٧٥,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وقد حققت **عوائد الملكية** نحو ٥٩,٧ مليار جنيه لترتفع بنحو ١٥,٧ مليار جنيه بنسبة ٣٥,٦% خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٤٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. حيث إرتفعت العوائد من الهيئات الإقتصادية بنحو ٤,٥ مليار جنيه (بنسبة ١٤٠,٧%) لتحقق نحو ٧,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٣,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، كما إرتفعت عوائد الملكية الأخرى لتحقق ٦,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (في ضوء تحصيل إيرادات إضافية خلال فترة الدراسة من بيع ترددات الجيل الرابع لشركات المحمول الثلاثة العاملة فى السوق المصرى)، كما إرتفعت العوائد من قناة السويس بنحو ٧,٧ مليار جنيه (بنسبة ٦٤,٤%) لتحقق ١٩,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ١٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضى، مما فاق الإنخفاض في العوائد المحصلة من البنك المركزى[1] خلال شهر الدراسة.

وقد إرتفعت حصيلة بيع السلع والخدمات بنحو ٤,٤ مليار جنيه بنسبة ٢٧,٧% لتحقق نحو ٢٠,٢ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ١٥,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (في ضوء إرتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ٣,٥ مليار جنيه بنسبة ٣٠% لتحقق ١٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١١,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق).

- وسجلت **الإيرادات المتنوعة** نحو ١٢,٣ مليار جنيه لتنخفض بنسبة -١٥,٧% خلال فترة الدراسة، مقابل ١٤,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- وقد حققت **المنح** نحو ٠,٥ مليار خلال فترة الدراسة، مقابل ٣,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

١/ يرجع الإنخفاض فى أرباح الأسهم من البنك المركزى نتيجة لقيام البنك خلال فترة المقارنة بسداد جزء من الضرائب الخاصة بالعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ كدفعة مقدمة. وذلك على عكس المعتاد فى ظهور الحصيلة الخاصة بكل عام فى حسابات العام الذى يليه. مما أثر على ظهور أرباح الأسهم من البنك المركزى خلال الفترة محل الدراسة بقيمة أقل من فترة المقارنة، وأن هذا لا يؤثر على إيرادات البنك المركزى، حيث من المتوقع زيادة المحصل من البنك المركزى خلال الفترات القادمة.

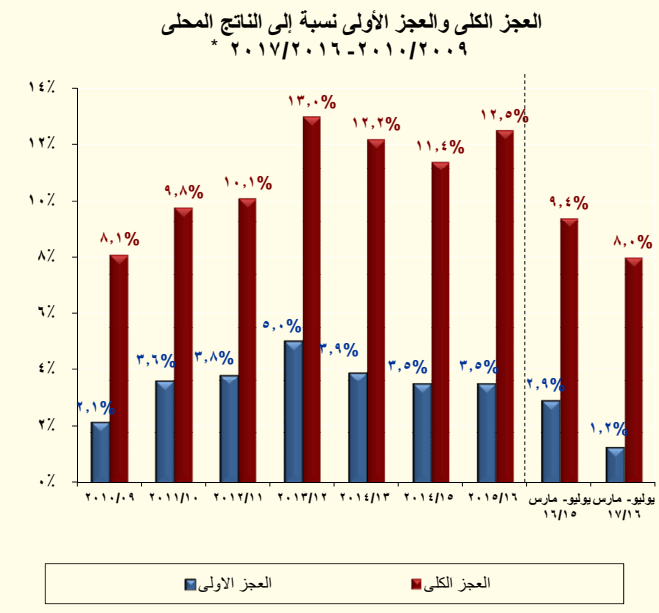

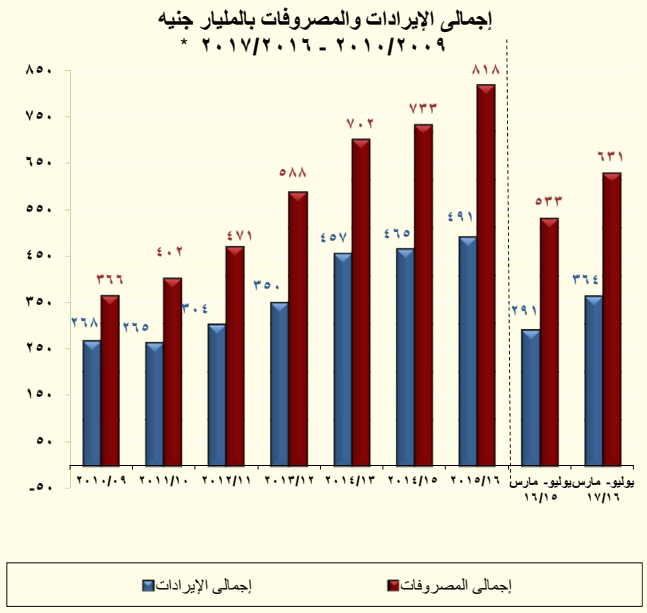

*جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين إعتمادها.

§ أما على جانب المصروفات،

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ٦٣١,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (١٨,٥% من الناتج المحلى) لترتفع بنحو ١٨,٤% عن نفس الفترة من العام المالى السابق وأن هذا الإرتفاع يعتبر الأدنى مقابل متوسط بلغ نحو ٢٠% خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام فى ضوء الإصلاحات التى قامت بها الوزارة للسيطرة على الإنفاق العام.

- زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة** بنسبة ١,٤% لتبلغ نحو ١٥٨ مليار جنيه (٤,٦% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة.
- زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ٣,٤ مليار جنيه (بنسبة ١٥,٩%) ليحقق نحو ٢٤,٥ مليار جنيه (٠,٧% من الناتج المحلى).
- زيادة **المصروفات على الفوائد** بنسبة ٣١,١% لتصل إلى ٢٣١,٧ مليار جنيه (٦,٨% من الناتج المحلى).
- زيادة **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** بنحو ٢١,٥ مليار جنيه (٣,٨% من الناتج المحلى)، بنسبة ٢٠,٣% ليسجل ١٢٨ مليار جنيه، مقارنة بـ١٠٦,٤ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

  - إرتفاع الإنفاق على الدعم بنحو ١٨,٦ مليار جنيه بنسبة ٣١,٩% محققا نحو ٧٦,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٥٨,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات في ضوء تحقيق دعم المواد البترولية نحو ٢٢,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل عدم ورود تسويات بترولية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بينما سجل دعم السلع

التموينية نحو ٢٣,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٢٢,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

- إرتفع الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٤,٤ مليار جنيه (بنسبة ١٠,٣%) ليحقق نحو ٤٧,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء زيادة الإنفاق على العلاج على نفقة الدولة بنحو ٣,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ٩,٣ مليار جنيه (١,٣% من الناتج المحلى) بنسبة نمو قدرها ٢٥,٣% ليسجل نحو ٤٥,٨ مليار جنيه.
- وقد سجل **الإنفاق على المصروفات الأخرى** نحو ٤٣,٤ مليار جنيه (١,٣% من الناتج المحلى) لترتفع بنسبة ١٨,٤% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

تطورات الأداء المالى خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦؛

جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين إعتمادها. وقد أظهرت النتائج الختامية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ أن العجز الكلى للموازنة العامة بلغ ٣٣٩,٥ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١٢,٥% من الناتج المحلى المقدر للعام ذاته، وكان العجز قد بلغ في العام المالى السابق ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٢٧٩,٤ مليار جنيه أو ما يعادل ١١,٤% من الناتج المحلى. وبإستبعاد المنح فإن عجز الموازنة يكون قد انخفض بنحو ٠,٢ نقاط مئوية مقارنة بالعام السابق.

وجدير بالذكر أن نتائج الأداء المالى لعام ٢٠١٥/٢٠١٦ أظهرت وجود بعض المؤشرات الإيجابية أهمها حدوث تحسن فى أداء الإيرادات العامة والتى قد إرتفعت بنحو ٢٦,٣ مليار جنيه بنسبة ٥,٦% لتسجل ٤٩١,٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ٤٦٥,٢ مليار جنيه بالحساب الختامى للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥. وذلك فى ضوء التحسن الملحوظ فى الإيرادات الضريبية والتى قد إرتفعت بنحو ٤٦,٤ مليار جنيه بنسبة إرتفاع بلغت ١٥,٢%. كما بلغ نسبة المحقق الفعلى حوالى ٨٣,٤% منسوباً إلى المستهدف خلال نفس العام. وقد ساهم فى إرتفاع الإيرادات الضريبية إرتفاع المحصل من كافة الأبواب الضريبية فى ضوء الإصلاحات المالية والهيكلية التى قامت بها الحكومة خلال العام الماضى، وعلى رأسها إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخل بنحو ١١,٥% (٩١,٢% من المستهدف)، والحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٤,٣% (٧٦,٣% من المستهدف)، والحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٢٨,٥% (١٠٢,٥% من المستهدف)، والحصيلة من ضرائب الممتلكات بنحو ٣٢,٦% (نحو ٦٨% من المستهدف).أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية فأن الحساب الختامى للموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ يوضح عدم الاعتماد في تمويل زيادات برامج الانفاق العام علي المنح الدولية التي تلقتها مصر والتي تراجعت خلال عام الدراسة الي نحو ٣,٥ مليار جنيه، مقابل ٢٥ مليارا عام ٢٠١٤/٢٠١٥، و٩٥ مليار عام ٢٠١٣/٢٠١٤.

وعلى جانب المصروفات فقد ساعدت زيادة الايرادات الضريبية في استيعاب ارتفاع جملة المصروفات العامة بنسبة ١١,٥% أي بزيادة ٨٤,٥ مليار جنيه لتسجل نحو ٨١٧,٨ مليار جنيه مقابل نحو ٧٣٣,٣ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥. كما يظل الإهتمام بالإنفاق على البعد الإجتماعى على رأس أولويات الحكومة حيث إرتفع الانفاق علي برامج البعد الاجتماعي بصورة كبيرة خلال عام الدراسة لتستحوذ علي نحو ٣٩٦ مليار جنيه تمثل نسبة ٤٩,٥% من حجم المصروفات ونسبة ٨٠,٦% من الإيرادات المحصلة،

منها نحو ٤٣ مليار جنيه لدعم السلع التموينية بزيادة ٣,٣ مليار عن العام المالي السابق أى بنسبة نمو ٨,٥%، كما إرتفع دعم الكهرباء خلال عام الدراسة بنحو ٥ مليارات جنيه مقارنة بالعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، وايضا ارتفع دعم التأمين الصحي والأدوية بنسبة ١٩,٧%، كما إرتفعت مساهمة الخزانة العامة في صناديق التأمينات والمعاشات بنسبة ٣٢,٣% خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، وقد بلغ المحول من الخزانة لبرامج تكافل وكرامة نحو ١,٧ مليار جنيه، كما ارتفعت مخصصات برامج تنشيط الصادرات بنسبة ٤٣%.وفي اطار اهتمام الدولة بالتنمية البشرية فقد بلغ الانفاق علي قطاع التعليم نحو ٩٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بزيادة ٥,٥% عن العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ، كما ارتفع الانفاق العام علي قطاع الصحة بنسبة ١٨% لتحقق ٤٤ مليار جنيه، كما تم ضخ نحو ٦٩ مليار جنيه استثمارات عامة بزيادة عن العام المالي السابق بنسبة ١٢% بهدف زيادة الإنفاق على البنية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات العامة.

Ø تطورات الدين العام:

- بلغ إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** نحو ٣٦٧٦ مليار جنيه فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧ (حوالى ١٠٧,٩% من الناتج المحلى).
- ومن الجدير بالذكر أن **إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** قد بلغ نحو ٣٠٩٧,٦ مليار جنيه (٩٠,٩ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧، مقابل ٢٥٧٣ مليار جنيه (٩٥ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٦.

ترجع الزيادة فى معدلات **الدين المحلى لأجهزة الموازنة** بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، إلى العبء الإضافى الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً ايجابياً على الأداء المالى لهذه الجهات.

- كما سجل **إجمالي رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٦٧,٣ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠١٦ (٣٥,٨% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٥٥,٨ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٦.
- كما سجل إجمالي **الدين العام الخارجي للحكومة** ٢٦,٣ مليار دولار (١٤% من الناتج المحلى) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ٢٤,٤ مليار دولار (٨% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٦.

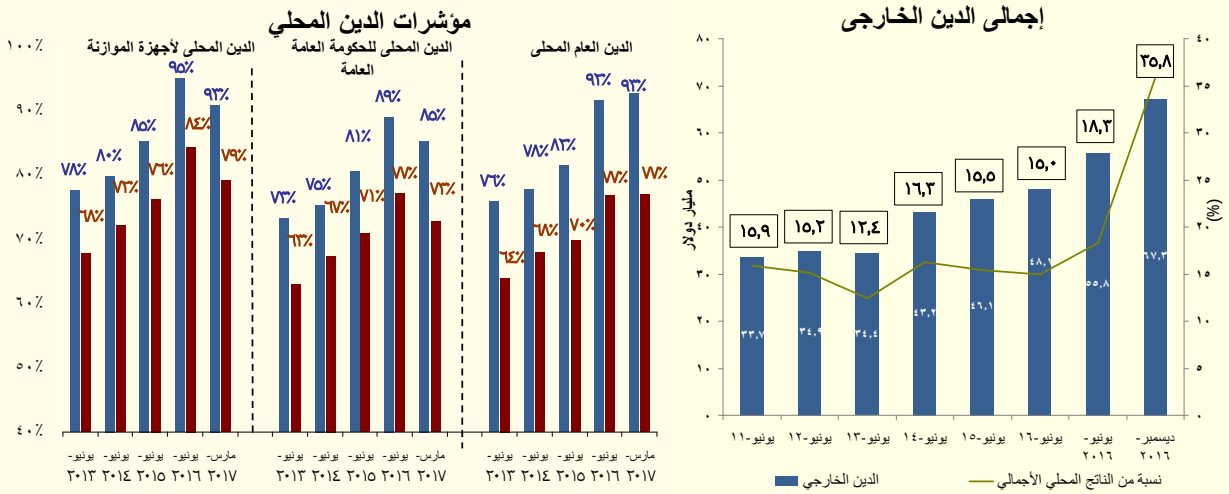

المصدر: وزارة المالية

Ø التطورات النقدية:

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** ليحقق ٣٨,٤% مسجلاً ٢٧٥٠,٨ مليار جنيه فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧، مقابل ٣٦,٦% (٢٦٢٧,٧ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوي **لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** بشكل متباطئ محققاً ٣٦,٣% ليسجل ٢٧٩٥,١ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٣٧,٨% (٢٧١٢,٢ مليار جنيه) في فبراير ٢٠١٧. مما فاق اثر انخفاض **صافى الأصول الأجنبية** التي سجلت قيمة بالسالب بلغت ٤٤,٣ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل -٨٥ مليار جنيه خلال فبراير ٢٠١٧.

ارتفاع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** ليسجل ٢٧,٥% (محققا ١٩٩٩,٢ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٢٦,٩% خلال الشهر السابق. بالإضافة إلي ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** ليصل إلي ٨٠,٥% (ليحقق ١٤٩,٩مليار جنيه) خلال مارس ٢٠١٧، مقارنة بـ٧٩,٢% خلال الشهر السابق. ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من القطاع الخاص** محققاً ٣٩,٩% ليصل إلى ٩٥٩,٣ مليار جنيه خلال شهر مارس ٢٠١٧، مقارنة بـ٣٧,٩% خلال الشهر السابق، ويأتي ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص ليسجل ٤٩,٥% (محققاً ٧٢٣,٤ مليار جنيه) خلال مارس ٢٠١٧، مقابل ٤٦,٧% خلال الشهر السابق، كما ارتفع معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح للقطاع العائلى بشكل متباطيء ليسجل ١٦,٩% (محققا ٢٣٥,٩ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٧,٥% خلال فبراير ٢٠١٧.

أما على الجانب الآخر، فقد استمر **صافى الأصول الأجنبية** في الانخفاض بشكل ملحوظ ليسجل قيمة بالسالب قدرها ٤٤,٣ مليار جنيه خلال شهر مارس ٢٠١٧، مقابل -٨٥ مليار جنيه خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك كنتيجة أساسية للتغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية للبنوك**، ليسجل قيمة بالسالب قدرها ٤٩,٨ مليار جنيه خلال شهر مارس ٢٠١٧، مقارنة بـ-٥٦,٨ مليار جنيه خلال فبراير ٢٠١٧. اما **صافى الأصول الأجنبية للبنك المركزى** قد سجل قيمة موجبة بنحو ٥,٥ مليار جنيه خلال شهر الدراسة وذلك لأول مرة منذ شهر اغسطس ٢٠١٥.

أما على جانب الالتزامات، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** لتصل إلي ٤٥,٤% محققاً ٢١١٩,٨ مليار جنيه خلال شهر مارس ٢٠١٧، مقارنة ب٤٢,٣% (١٩٩٣,٢ مليار جنيه) خلال الشهر السابق. حيث ارتفع معدل النمو السنوى **للودائع الغير الجارية بالعملة الأجنبية** ليصل إلي ١٢٢,١% (محققا ٥٣٠,١ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٢٠,٦% خلال الشهر السابق. كما ارتفاع معدل النمو السنوى **للودائع الغير جارية بالعملة المحلية** ليصل إلي ٢٦,٥% (محققاً ١٤٤٦,٢ مليار جنيه) خلال شهر مارس ٢٠١٧، مقارنة ب٢٥,٣% خلال الشهر السابق.

ارتفع معدل النمو السنوى **لكمية النقود** بشكل متباطيء ليسجل نحو ١٩,١% (محققا ٦٣١ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٢١,٣% خلال الشهر السابق، حيث ارتفع معدل النمو السنوى **للنقد المتداول** بشكل متباطيء خلال مارس ٢٠١٧ ليسجل ٢٣,٣% (٣٨٥,١ مليار جنيه)، مقارنة بـ٢٥,٦% خلال الشهر السابق. كما سجل معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة المحلية** خلال شهر مارس ٢٠١٧ نحو ١٣% (٢٤٥,٩ مليار جنيه)، مقارنة ب١٥,٣% خلال الشهر السابق.

وفقاً لأحدث البيانات، فقد سجل معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) نحو ٤٤,٢% فى نهاية ديسمبر ٢٠١٦ محققاً ٢٧٦١,٢ مليار جنيه، مقابل ٤٤,٣% خلال نوفمبر ٢٠١٦. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٢,٨% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوى بشكل متباطيء لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) بـ٦٤,٣% فى نهاية ديسمبر ٢٠١٦ مسجلا ١٣٠٠,٢ مليار جنيه، مقارنة بـ٦٥,١% خلال نوفمبر ٢٠١٦. وعلى الرغم من ذلك، فقد انخفض **نسبة الإقراض إلى الودائع** فى نهاية ديسمبر ٢٠١٦ لتصل إلى ٤٧,١%، مقارنة بـ٤٧,٧% خلال الشهر السابق ولقد ارتفع مقارنة بـ٤١,٣% خلال نفس الشهر من العام السابق. (وجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهرى يناير وفبراير ٢٠١٧ لم تصدر بعد).

- ارتفع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ٢٨,٦ مليار دولار فى نهاية شهر ابريل ٢٠١٧، مقارنة بـ٢٨,٥ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

- على نحو آخر، فقد واصل **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة مسجلاً** ٣١,٥% خلال شهر ابريل ٢٠١٧، و٣٠,٩% في مارس ٢٠١٧، مقارنة بـ ١٠,٣% خلال شهر ابريل ٢٠١٦. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء إستمرار إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ٤٣,٦% خلال شهر ابريل ٢٠١٧، و٤١,٨% خلال مارس ٢٠١٧، مقارنة بـ ١٢,٧% خلال شهر ابريل ٢٠١٦. كما ساهمت معظم المجموعات الرئيسية الأخرى فى الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق إلا أنه كان من الملاحظ وجود إما تباطؤ طفيف أو إستقرار فى معدلات التضخم السنوية لمعظم المجموعات الرئيسية مقارنة بالشهر السابق وذلك لأول مرة منذ الإرتفاعات المتتالية التى شهدتها الشهور السابقة وعلى رأسها؛ **"الرعاية الصحية"** لتسجل ٣٠,٢% خلال شهر ابريل ٢٠١٧، وقد إستقرت مقارنة بالشهر السابق، ومقارنة بـ١٣,٨% خلال شهر ابريل ٢٠١٦، و**"المشروبات الكحولية والدخان"** لتسجل ٣٥,٧% خلال شهر ابريل ٢٠١٧، وقد إستقرت مقارنة بالشهر السابق، ومقارنة بـ٠,٦% خلال شهر ابريل ٢٠١٦، و**"النقل والمواصلات"** لتسجل ٢٧,٥% خلال شهر ابريل ٢٠١٧، وقد تباطأت مقارنة بـ٢٨,٢% المعدل المحقق

خلال الشهر السابق، ومقابل ٢,٤% خلال شهر ابريل ٢٠١٦، و**"الأثاث والتجهيزات"** لتسجل ٣٠,٢% خلال شهر ابريل ٢٠١٧، وقد تباطأت بشكل طفيف مقارنة بـ٣١,١% المعدل المحقق خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١١,٢% خلال شهر ابريل ٢٠١٦، **و"الملابس والأحذية"** لتسجل ١٩,١% خلال شهر ابريل ٢٠١٧، وقد تباطأت مقارنة بـ٢٣,٤% المعدل المحقق خلال الشهر السابق، ومقابل ٧% خلال ابريل ٢٠١٦، و**"السلع والخدمات المتنوعة"** لتسجل ٣٣,٥% خلال شهر ابريل ٢٠١٧، وقد تباطأت مقارنة بـ٣٦,٧% المعدل المحقق خلال الشهر السابق، ومقابل ٧% خلال شهر ابريل ٢٠١٦، و **"الثقافة والترفيه"** لتسجل ١٩,٩% خلال شهر ابريل ٢٠١٧، وقد إستقرت مقارنة بالشهر السابق، ومقابل ١٠,٧% خلال شهر ابريل ٢٠١٦.

أما بالنسبة، **لمتوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية**، فقد ارتفع خلال الفترة يوليو - ابريل ٢٠١٧/٢٠١٦ مسجلا نحو ٢٢,١% مقارنة بـ٩,٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

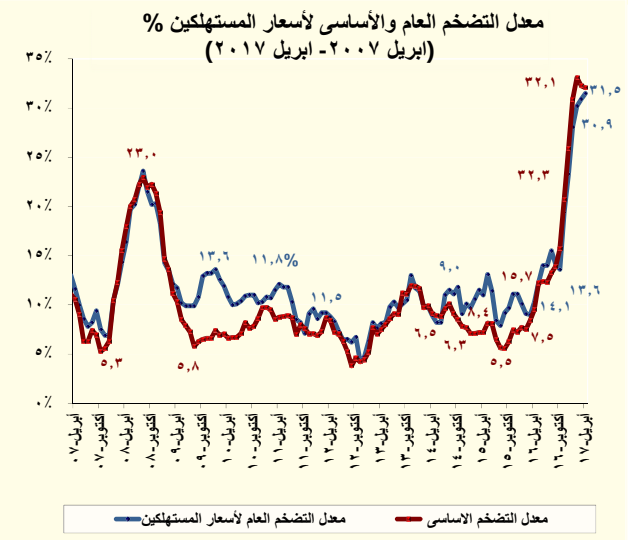

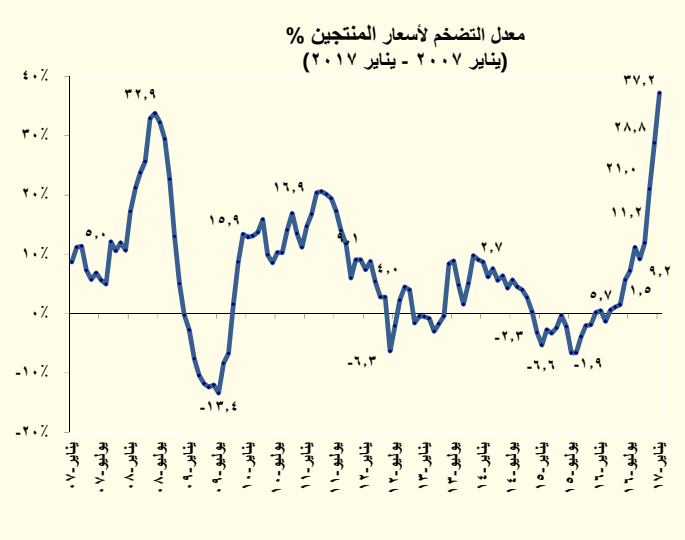

- أما بالنسبة **لمعدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية** فقد تباطأ للشهر الثانى على التوالى ليحقق ١,٧% خلال شهر ابريل ٢٠١٧، مقارنة بـ٢,٠% خلال الشهر السابق ومقابل ١,٣% خلال شهر ابريل ٢٠١٦ . وقد حقق معدل التضخم الشهرى لمجموعة **"الطعام والشراب"** نحو ٣,٢% خلال شهر ابريل ٢٠١٧، مقابل ٣,٠% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ١,٩% خلال ابريل ٢٠١٦. بينما إستقرت معدلات التضخم الشهرية لمعظم المجموعات الرئيسية الأخرى خلال شهر الدراسة.

- **وأخيراً، فقد حقق معدل التضخم السنوى الأساسى لأسعار المستهلكين Core Inflation**[٥] الذى يصدره البنك المركزى نحو ٣٢,١% خلال شهر ابريل ٢٠١٧، مقارنة بـ٣٢,٣% خلال مارس ٢٠١٧، ومقارنة بـ ٩,٥١% خلال شهر ابريل ٢٠١٦. وقد بلغ متوسط معدل التضخم الأساسى السنوى خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٢٣,٠%، مقابل ٧,٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. في حين حقق معدل التضخم الأساسى الشهرى نحو ١,١% خلال شهر الدراسة مقابل ١,٠% خلال الشهر السابق.

٥/ يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٧ رفع **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٢٠٠ نقطة أساس** ليصل إلى ١٦,٧٥% و١٧,٧٥% على التوالى، وكذا رفع **سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى بواقع ٢٠٠ نقطة أساس** ليصل إلى ١٧,٢٥%، ورفع **سعر الإئتمان والخصم** بواقع **٢٠٠ نقطة أساس** أيضاً ليصل إلى ١٧,٢٥%. وقد برررت لجنة السياسات النقدية ذلك في ضوء إستمرار إرتفاع معدلات التضخم السنوية محققاً ٣١,٥% خلال ابريل ٢٠١٧ متأثراً بإجراءات الإصلاح الهيكلية التى تم إتخاذها منذ نوفمبر ٢٠١٦ الإ أن معدلات التضخم الشهرية قد تراجعت لتحقق ١,٦٩% خلال شهر ابريل ٢٠١٧ مقابل الذروة المحققة بنحو ٤,٨٥% في نوفمبر ٢٠١٦، مما يعكس إنحسار أثر الإجراءات الهيكلية على المستوى الشهرى. وعلى الرغم من تراجع معدلات التضخم الشهرية بشكل ملحوظ، ترى لجنة السياسات النقدية أن الإنخفاض غير كافى لتحقيق المعدل المستهدف للتضخم على المدى المتوسط مما يبرر رفع أسعار الفائدة.

Ø ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ٩ مايو ٢٠١٧ **بربط ودائع** بقيمة ٥٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١٥,٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

Ø **فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية**، فقد انخفض رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالى ١% ليسجل ٦٤٨,٧ مليار جنيه خلال شهر أبريل ٢٠١٧، مقارنة بـ٦٥٥ مليار جنيه خلال الشهر السابق. بالإضافة الى ذلك، فقد انخفض مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٤,٣% ليحقق ١٢٤٣٣,٦ نقطة خلال شهر أبريل ٢٠١٧، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية مارس ٢٠١٧ والذى بلغ ١٢٩٩٤,٨ نقطة. بينما ارتفع مؤشر EGX-٧٠ بنحو ٢,٤% ليحقق ٥٨٣,٤٧ نقطة خلال شهر أبريل ٢٠١٧، مقارنة بـ٥٦٩,٦٩ نقطة فى نهاية مارس ٢٠١٧.

Ø قطاع المعاملات الخارجية:

حقق ميزان المدفوعات فائض في الميزان الكلي بلغ نحو ٧ مليار دولار (٢,٤% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل عجز قدره ٣,٤ مليار دولار (-١% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك بالأساس إلى تحقيق الحساب الرأسمالى والمالى صافى تدفق للداخل، بالإضافة إلى التحسن الطفيف فى الميزان التجارى مما حد من أثر التراجع الذى شهده الميزان الخدمى. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

§ تسجيل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٩,٦ مليار دولار (-٣,٣% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بعجز أقل قدره ٩,٤ مليار دولار (-٢,٧% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي فى ضوء تراجع الميزان الخدمي والتحويلات، مما فاق التحسن الطفيف فى الميزان التجاري، وذلك على النحو التالى:

— انخفض عجز **الميزان التجاري** ليصل إلى ١٧,٩ مليار دولار (-٦,١% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل عجزاً قدره ١٩,٩ مليار دولار (-٥,٨% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. وتأتى تلك التطورات في ضوء ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بنحو ١٤,٤% لتحقق ١٠,٤ مليار دولار خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ٩,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من

العام المالي السابق. ويرجع ذلك بشكل أساسى لارتفاع حصيلة الصادرات الغير بترولية لتصل إلي ٧,٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة. مما فاق اثر انخفاض حصيلة الصادرات البترولية لتصل إلى ٢,٩ مليار دولار في فترة الدراسة مقارنة بـ٣,١ مليار دولار خلال فترة المقارنة، وقد جاء ذلك بالتزامن مع تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ٢,٣% لتحقق ٢٨,٣ مليار دولار خلال خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٢٩ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

- تراجع **الميزان الخدمى** بنحو ٤٧,٢% ليحقق فائض قدره ٢,٥ مليار دولار (٠,٨% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بفائض أعلى قدره ٤,٧ مليار دولار (١,٣% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث انخفضت المتحصلات الجارية لتصل إلى ٧,٣ مليار دولار خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ٩ مليار دولار خلال فترة المقارنة مدفوعاً **بتراجع الإيرادات السياحية** لتسجل ١,٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٢,٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة وذلك لتراجع عدد الليالى السياحية لتصل إلى ١٩,٢ مليون ليلة خلال فترة الدراسة، مقابل ٣٨,٣ مليون ليلة خلال فترة المقارنة. وقد تراجعت متحصلات رسوم المرور بقناة السويس بمعدل ٥% لانخفاض الحمولة الصافية للسفن العابرة بمعدل ٢,٥% وانخفاض قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة أمام الدولار بمعدل ١,١%.
- انخفضت **التحويلات الواردة** خلال فترة الدراسة لتسجل نحو ٨ مليار دولار، مقارنة بـ٨,٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة – وذلك لانخفاض صافى التحويلات الخاصة لتقتصرعلى نحو ٧,٩ مليار دولار، مقارنة بـ٨,٢ مليار دولار نتيجة لتراجع تحويلات المصريين بالخارج بمعدل ٥,٧%. بينما ارتفعت صافى التحويلات الرسمية لتصل الى ٧٢,٩ مليون دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٣٢,٢ مليون دولار خلال فترة المقارنة.

§ شهد **الميزان الرأسمالي والمالي** صافي تدفقات للداخل بنحو ١٧,٦ مليار دولار (٦,٠% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أقل بنحو ٦,٢ مليار دولار (١,٨% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٦/٢٠١٥، ويأتى ذلك في ضوء:

- ارتفاع **صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦ ليسجل ٤,٣ مليار دولار (١,٥% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ٣,١ مليار دولار (٠,٩% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وذلك فى ضوء تحقيق الاستثمارات فى قطاع البترول صافى تدفق للداخل قدره ١,٨ مليار دولار، مقابل ٠,١ مليار دولار خلال فترة المقارنة. وقد حقق صافى التدفقات للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها ٢,٤٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ٢,٤٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة.
- سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للداخل بنحو ٠,٢ مليار دولار (٠,١% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بصافى تدفقات للخارج بحوالى ١,٦ مليار دولار (-٠,٥% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٦/٢٠١٥، ويرجع ذلك في ضوء ارتفاع استثمارات الأجانب فى البورصة المصرية لتسجل صافى مشتريات قدره ٠,٣ مليار دولار، وزيادة استثمارات الأجانب فى أذون الخزانة المصرية لتسجل صافى مشتريات قدره ٠,٧ مليار دولار، وذلك على الرغم من سداد سندات قيمتها ١ مليار دولار استحقت خلال فترة الدراسة، مما يؤكد التزام وقدرة الاقتصاد المصرى على سداد التزاماته الخارجية وقت استحقاقها.

- ارتفاع **صافى الاستثمارات الأخرى** ليسجل تدفقات للداخل بنحو ١٣,١ مليار دولار (٤,٥% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ٤,٧ مليار دولار (١,٤% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. كما حققت تسهيلات الموردين متوسطة الأجل صافى تدفق للداخل بنحو ٠,٩ مليار دولار خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٠,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضى. بالإضافة إلى ذلك فقد حققت الخصوم الأخرى صافى تدفقات للداخل بنحو ٩,٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٣,٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة.
- ارتفاع صافى التغير على التزامات البنك المركزى تجاه العالم الخارجى ليحقق صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٨,١ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ١,٥ مليون دولار خلال فترة المقارنة.

§ سجل بند السهو والخطأ صافى تدفقات للخارج بنحو ٠,٩ مليار دولار (-٠,٣% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٠,٢ مليار دولار (-٠,١% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام الماضى.

Ø طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد إرتفع إجمالي **عدد السياح الوافدين** خلال شهر مارس ٢٠١٧ ليصل إلى ٠,٦٥ مليون سائح، مقابل ٠,٤٤ مليون سائح خلال نفس الشهر من العام السابق. كما إرتفع **عدد الليالي السياحية** خلال شهر مارس ٢٠١٧ ليصل إلى ٥,٤ مليون ليلة، مقابل ٢,٥ مليون ليلة خلال شهر مارس ٢٠١٦.